وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة ديالى

كلية القانون والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

القوى السياسية العراقية ومحددات التعاون والاختلاف

تقدمت به الطالبة / مروه عباس فاضل

إلى

رئاسة قسم العلوم السياسية في كلية القانون والعلوم السياسية

وهو جزء من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في العلوم السياسية

إشراف

م-م / حسين علي حسين السعدي

٢٠١٨ م

١٤٣٩هـ

«بسم الله الرحمن الرحيم»

«وأوحى ربك إلى النحل اتخذي من الجبال بيوتاً ومن الشجر ومما يعرشون ۝ ثم كلي من كل الثمرات فاسلكي سبل ربك ذللا يخرج من بطونها شراب مختلف ألوانه فيه شفاء للناس إن في ذلك لاية لقوم يتفكرون ۝

(صدق الله العلي العظيم)

سورة النحل: الايتين ٦٨ -٦٩

الإهداء

إلى :

أول حب يغرس في قلوبنا منذ ولادتنا وحتى موتنا الى وطني الغالي هذه الأرض التي حضنتنا بحنان ترابها وجمال طبيعتها .

إلى :

كل أم حرمت من أبنائها إلى كل من حرم من حنان الأبوة إلى كل من حرم من أخ أو صديق عزيز إلى كل من شاء القدر إن يكون للطاغوت بصمة في حياته إلى شهدائنا الإبرار الذين أبصروا حياتنا بأرواحهم وبدمائهم الطاهرة .

إلى :

أمي وأبي

راعيا حلمي وعلمي .....وساقيا طموحي إلى الجنة

إلى :

أخوتي الخمس ، وصديقاتي وأقربائي الأعزاء

الشكر و الامتنان

الحمد لله المنعم المتفضل ذي المنة والجود ،الذي بشكره تدوم النعم وبذكره تطمئن القلوب ، واصلي واسلم على سيدنا محمد المصطفى المبعوث رحمة للعالمين .

كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير لأساتذتي الأفاضل في قسم العلوم السياسية بجامعة ديالى .....

وكما إن أزجي الشكر خالصا لأحبائي وأصدقائي وزملائي الذين أمدوني بالمصادر والمراجع .....

شكر الأستاذ المشرف

وليس لي بعد هذا إلا إن أقدم جزيل الشكر والامتنان إلى أستاذي الفاضل حسين علي حسين لما قدمه لي من مساعدة وعون لإتمام بحثي (القوى السياسية العراقية ومحددات التعاون والاختلاف).

المقدمة

يعدهذا الموضوع من المواضيع المهمة التي ينبغي دراستها لما لها من الأثر الأكبر في تنظيم الحياة السياسية في البلدان العربية وتعتبر الأحزاب السياسية من مهمات النظام الديمقراطي والنيابي وركن من أركانه ، فلا يمكن ان يقوم النظام الديمقراطي الا بوجود هذه الأحزاب بسبب الدور الذي تقوم به الأحزاب السياسية ، تبدو العملية السياسية في العراق تتضمن نوع من الصراعات على المستويين الأول بين الأحزاب المشاركة في السلطة إما الصراع الثاني فيبدو بين تلك الأحزاب التي رفضت كل ما يترتب عليها من نتائج واثأر ومعظم هذه التنظيمات التي أخذت هذا الشكل هي تلك التي تشكلت بعد ٢٠٠٣ نتيجة دخول القوات متعددة الجنسيات في العراق فاننا في بحثنا هذا سوف نركز على الأحزاب السياسية في العهد الملكي والجمهوري وبعد ٢٠٠٣ وجوانب الاتفاق والاختلافات بين هذه الأحزاب .

أولا:أهمية

لأهمية الأحزاب السياسية ووصفها من مستلزمات النظام الديمقراطي اذ لا يمكن قيام نظام سياسي حديث من دونها لذا سيذهب اهتماما لدراسة العهد الملكي والجمهوري وبعد ٢٠٠٣ وجوانب الاتفاق والاختلاف اذ تتعدد الأحزاب السياسية في العراق وتعد جانبا مهما في تنظيم الحياة السياسية بوصفها تعكس جانيا من التطور السياسي والقانوني في المجتمع .

ثانيا : إشكالية البحث :

تكمن مشكلة البحث بكونها خطوة من خطوات البحث العلمي ،وهي سؤال مطروح، إذن مشكلة البحث تكمن في السؤال التالي وهي (ما سبب ظهور هذه القوى والأحزاب السياسية والتجمعات في العراق ؟ ما هو موقف هذه الأحزاب من النظام السابق ؟ وكيف اتفقت هذه الأحزاب ؟ وبماذا اختلفت ؟

ثالثا :فرضية البحث :

انطلق البحث من فرضية مفادها ((شهدت العلاقة بين الأحزاب والقوى السياسية العراقية بعد عام ٢٠٠٣ جوانب من التعاون وجوانب أخرى من الصراع وطغى الثاني على الأول حيث ظهرت النسبية إي ما تعرف بالمحاصصة المذهبية والقومية والتي مارست تأثيرا كبيرا على عمل هذه القوى والأحزاب السياسية في تلك الفترة .

رابعا :منهج البحث :

استخدم الباحث في بحثه كل من المنهج التاريخي وذلك من خلال عرض التطور التاريخي للأحزاب السياسية وكذلك المنهج الوصفي من خلال وصف اليه عمل الأحزاب السياسية العراقية .

خامسا:هيكلية البحث :

تم تقسيم البحث على ثلاث مباحث ،فضلا عن المقدمة والخاتمة ،ففي المبحث الأول تناول نشأة وتطور القوى السياسية في العراق وقد قسمه إلى من ثلاث مطالب تناول في المطلب الأول الأحزاب السياسية في العهد الملكي والمطلب الثاني الأحزاب السياسية في العهد الجمهوري والمطلب الثالث الأحزاب السياسية بعد ٢٠٠٣ وفي المبحث الثاني تناول محددات التعاون بين القوى السياسية العراقية وقد قسمه إلى ثلاث مطالب الأول حكومة الوحدة الوطنية المطلب الثاني الائتلافات الواسعة والمطلب الثالث النسبية (المحاصة المذهبية والقومية) والمبحث الثالث فقد تناول محددات الاختلاف بين القوى السياسية العراقية وقسمه إلى مطلبين المطلب الأول تناول أسباب الاختلاف بين القوى والمطلب الثاني تناول فيه مستقبل المشهد السياسي تفعيل التعاون .

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهداء	ب
الشكر والامتنان	ج
المقدمة	١-٢
المبحث الأول : نشأة القوى والأحزاب السياسية في العراق	٣
المطلب الأول :الأحزاب السياسية في العهد الملكي	٣-٥
المطلب الثاني :الأحزاب السياسية في العهد الجمهوري	٦-١٠
المطلب الثالث :الأحزاب السياسية بعد ٢٠٠٣	١١-١٤
المبحث الثاني :محددات التعاون بين القوى السياسية في العراق	١٥
المطلب الأول :الوحدة الوطنية	١٥-١٦
المطلب الثاني :الائتلافات الواسعة	١٧ -٢١
المطلب الثالث :النسبية (الديمقراطية التوافقية	٢٣
المبحث الثالث : محددات الاختلاف بين القوى السياسية العراقية	٢٤
المطلب الأول : أسباب الاختلاف بين القوى السياسية العراقية	٢٤-٢٥
المطلب الثاني : مستقبل المشهد السياسي وتفعيل التعاون	٢٦
الخاتمة	٢٧

المبحث الأول

نشأة وتطور القوى السياسية في العراق

بما إن النظام الملكي في العراق ومنذ نشأته وارتباطه بعلاقات وطيدة مع الملوك الذين تناوبوا على العرش حيث أصبح لخبرته المتراكمة تأثيرا كبيرا في توجيه السياسة العراقية في معظم سنواته فأن من أهم المشاكل الذي واجهها العراق خلال العهد الملكي هو تحديد طبيعة العلاقة مع بريطانيا التي أدت بذورها إلى نشؤ مجموعة من الأحزاب السياسية لذلك على الرغم من الإحداث السياسية والتطورات الاقتصادية بإرسال مظاهرها وقضاياها لمختلف المراحل حتى سقوط النظام الملكي وقيام الجمهورية الأولى لذلك شهد التاريخ عليهم برفض العاهدة العراقية –البريطانية والتزامهم بمقاطعة انتخابات المجلس ومشاركتهم في الإضرابات العامة فلم تشهد الساحة السياسية العراقية إي محاولات جادة لبناء أطر سياسية وطنية نتيجة لظهور الانقسامات السياسية على أساس طائفي –مذهبي وهذا اخذ بدوره ينعكس على الدوام على الأحزاب التي خاضت بدورها الانتخابات السابقة والحالية لذلك فقد يلاحظ إن البيئية السياسية العراقية أخذت تشهد حركة حزبية قوية والتي تمثل بدورها عاملا مهما من عوامل ديمومة استقرار العملية السياسية بشكل يحقق مصالح الشعب العراقي .وسيتم تناول هذا الموضوع من خلال المطالب التالية .

المطلب الأول

الأحزاب والقوى السياسية في العهد الملكي

تشكل الأحزاب والقوى السياسية ركنا أساسيا من أركان النضم الديمقراطية فهي تلعب دورا مهما في الحياة السياسية لأي بلد إذ تقوم في بلورة الانقسامات الطبيعة في المجتمع وتحولها من الانقسامات طبيعية إلى الانقسامات منضمة كما تعد من الأدوات الفعالة لإيجاد نوع من النظام في الحياة الاجتماعية كونها ملجأ لتجسيد المثل والقيم العليا .(١).

ويعرف الحزب السياسي بأنه : ((مجموعة من الأشخاص المنضمين يؤمنون بأفكار وأيديولوجية مهنية وتجمعهم مصالح مشتركة هدفهم الوصول إلى السلطة والاحتفاظ بها أو المشاركة فيها أو التأثير فيها))(٢) .

١-سعادة الشرقاوي ،الأحزاب السياسية (أهميتها ،نشأتها ،نشاطها)،كلية الحقوق ،جامعة القاهرة ،٢٠٠٥،ص٢٢-ص٢٣ .

٢-طه حميد العنبكيي ،النضم السياسية والدستورية المعاصرة أسسها وتطبيقاتها ،مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ،الطبعة الاولى ،بيروت ،٢٠١٣،ص١٢١

وتقف وراء نشأة الأحزاب السياسية أسباب عدة، تتباين تبعا لتباين الظروف والأوضاع التي ساهمت فيها فهناك أحزاب نشأت لإغراض برلمانية وانتخابية وهذا ما حدث في انكلترا والولايات المتحدة الأمريكية وأخرى نشأت بفعل تناسب دور النقابات والجمعيات الدينية ، ففي

بلجيكا كانت الكنيسة وراء نشوء الحزب المحافظ الايطالي والحزب الديمقراطي المسيحي الألماني وفي فرنسا نشأ حزب سياسي يؤمن بأفكار المفكر الفرنسي جون كالفن ، أما في دول العالم الثالث فان اغلب الأحزاب السياسية كانت قد نشأت بفعل الظروف المحلية والتطورات التاريخية الكبرى التي شهدتها تلك الدول التي كانت خاضعة ولسنوات طويلة للاستعمار الأجنبي فعملت الشعوب تلك الدول على إيجاد هيئات ومجالس تمثيلية نيابية وعلى ذلك ظهرت أحزاب سياسية في هذا الإطار.(١) وفي العراق وخلال مدة حكم الاحتلال البريطاني لم تكن هناك أحزاب سياسية معروفة ومعترف بها بصفة رسمية وان كان للجمعيات السرية اثر كبيرا في إشعال نار الثورة العراقية سنة ١٩٢٠ إما في أيام لانتداب فقد تألفت وبصورة رسمية (٩) أحزاب وكان لها الأثر البارز في إدارة شؤون المملكة وتوجيه الأنظار الى ضغط عمل مفيدة .وعلى اثر عقد البيعة للملك فيصل الأول في بغداد فكرا فريق من المشتركين بالسياسة الوطنية بعمل على إنشاء حزب سياسي علني تكون غايته توجيه أنظار الشعب إلى المثل العليا في الحياة السياسية وقد عقد اجتماع لهذا السبب في دار جعفر العسكري حضرة نخبة من رجال البلد البارزين وجرت مناقشات حول الموضوع فتأخذ القرار بنشاء الحزب المنشود وانتخبت لجنة من : ناجي السويدي وحمد رضا الشبيبي وبهجت زنبل ومهدي البصير لاتخاذ الإجراءات اللازمة لتحقيق هذا الحزب السياسي[١].

وبينما كانت اللجنة مجتمعة في دار يوسف السويدي اذ دخل عليها الأستاذ فهمي المدرسي كبير أمناء الملك فيصل ونقل لهم رأي الملك فيصل في المشروع الذي قدمت اللجنة على تحقيقه ، وذكر فيه قائلا :-((يرى أن ليس من المصلحة أن يشتغل العراقيون بتأليف الجمعيات السياسية اليوم وان من أقوى البراهين على صحة هذا الرأي تفرق كلمة السوريين من جراء تشكيل الأحزاب السياسية ذات الخطط المتقاربة والمقاصد المختلفة))،وعلى اثر هذا التصريح أوقفت اللجنة مناقشاتها ريثما يعقد منتخبوها اجتماعا اخر وعندما عقد الاجتماع وطرحت فيه هذه القضية على طاولة النقاش تضاربت الآراء وتناقضت الأفكار ولم يتوصل احد إلى نتيجة ، هكذا توقف البحث في تأسيس حزب سياسي في البلاد إلى اجل غير معلوم .وبعد أن توج الملك فيصل على البلاد تم طرح هذه الفكرة من جديد وأصبحت موضع نقاش الى إن قدم محمد جعفر أبو ألتمن مع جماعة طلبا إلى وزاه الداخلية طلبت فيه تأليف حزب سياسي ولكن الوزارة لم تهتم في اتخاذ قرار أملا في اتخاذ حزب مختلط تجتمع فيه الأحزاب كافة .(٢)

١-سعادة الشرقاوي، الاحزاب السياسية (اهميتها ،نشاتها،نشاطها)،مصدر سبق ذكره،ص١١١-ص١١٨.

٢- مجلة المدى للاعلام والثقافة والفنون،كيف تالفت الاحزاب اليساسية الاولى في العراق ١٩٢٢-١٩٣٠، ٢٠١٨/٤/٢، ١٦

ولكن وبعد عدة شهور وافقت الحكومة على تأليف الأحزاب والجمعيات السياسية وأصدرت بذلك عدة قوانين ومنها قانون الجمعيات الصادرة عام (١٩٢٢) والذي يعد أول

تشريع نظم شؤون الأحزاب السياسية في العراق بعد تأسيس النظام الوطني لسنة (١٩٢١) ونشر في تموز من العام نفسه ،وعلى اثر صدور هذا القانون اجتمع قسم من المنشغلين بالقضية العراقية وحاولوا إنشاء حزب سياسي علني وتكون غايته معالجة القضية العراقية وقد ظهرت على اثر هذا عدة أحزاب ومنها [١].

١-الحزب الوطني لعراقي : - تالف في عام (٢٨ تموز ١٩٢٢)ولقد تراس هذا الحزب كل من جعفر أبو ألتمن ، ومهدي البصير، عبد الغفور ألبدري وغيرهم ، ولقد كان الغرض من تأسيسه هو منع الحكومة البريطانية من التدخل في الأمور الإدارية.

٢-حزب النهضة :- هو ثاني حزب سياسي عراقي يؤسس بصورة رسمية في العهد الملكي ولقد تم تأسيسه في (١٩ أب ١٩٢٢) وكان الهدف من تأسيسه هو الحصول على الاستقلال التام للشعب العراقي .

٣-الحزب الحر العراقي :- تالف في عام (٢٣ أيلول ١٩٢٢) ولقد إلفه كل من محمود والنقيب ليسند وزارة أبيه عبد الرحمن .

٤-حزب الأمة :- تالف في (٢٠ أب ١٩٢٤)وكانت لجنته مؤلفة من محمد صدقي سليمان ، مكي الشبرتي ، ابرهيم عطار وغيرهم .

٥- حزب الشعب :- وتالف في (٣ كانون الأول ١٩٢٥)وهو أول حزب برلماني معارض وقد أسسه ياسين الهاشمي .

١-محمد عبد الحمزة أخوان الحسناوي،النظام السياسي العراقي مابعد٢٠٠٣،الطبيعة،التوجهات ،التحديات،رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة بغداد،كلية العلوم السياسية،٢٠٠٨،ص٣٢.

-

المطلب الثاني :-الأحزاب والقوى السياسية في العهد الجمهوري

بعد قيام ثورة ١٤ تموز(١٩٢٨)في العراق وتغيير نظام الحكم من ملكي الى جمهوري انتهت الحياة الدستورية وماتت معها الأحزاب العلنية مع إعلان الجمهورية ،أصبحت السياسة جاهزة للأحزاب السرية التي ظهرت نشيطة في العهد السابق .(١) .وشهدت تلك المدة صدور عدة دساتير مؤقتة عكست رؤى واتجاهات القائمين على السلطة.فلم ينص دستور ٢٧ تموز (١٩٥٨)المؤقت ودستور ٤نيسان (١٩٦٣)ودستور٢٢ نيسان (١٩٦٤)ودستور ٢٩ نيسان (١٩٦٤)ودستور ٢١ أيلول (١٩٦٨)على فكرة او مسالة الأحزاب السياسية نهائيا في حين أشار دستورين ٢٩ أيلول (١٩٦٤)ودستور ٢١ أيلول (١٩٦٨)إلى حرية تشكيل الجمعيات والنقابات على أساس ان مصطلح الجمعيات والنقابات يشمل الأحزاب السياسية (٢).

أما دستور ١٦ تموز (١٩٧٠)المؤقت فأنه نص على ان ((يكفل الدستور حرية الرأي والنشر والاجتماع والتظاهر وتأسيس الأحزاب السياسية والنقابات وفق إغراض الدستور وفي حدود القانون وتعمل الدولة على توفير الأسباب اللازمة للممارسة هذه الحريات التي تنسجم مع خط الثورة القومي التقدمي))، وهكذا يعد دستور ١٦ تموز (١٩٧٠)أول وثيقة دستورية في العهد الجمهوري والتي أقرت على حرية تشكيل الأحزاب السياسية وان هذا الدستور يميز بين فكرة الأحزاب السياسية من جهة والجمعيات والنقابات من جهة أخرى (٣)

وقد استمرت الأحزاب السياسية بممارسة نشاطها ١٧ أذار سنة (١٩٣٥) اذ جمدت من قبل وزارة ياسين الهاشمي .(٤)واستمرت الأحزاب من دون ممارسة نشاطها علنا حتى أجازت وزارة الداخلية في ٢ نيسان عام (١٩٤٦) تأليف الأحزاب السياسية ، فقد تشكلت على أثرها أحزاب ومارسه نشاطها علنا وسميت بالأحزاب العلنية ومنها حزب الاستقلال وحزب الأحرار وحزب الوطن الديمقراطي وحزب الشعب وحزب الاتحاد الوطني .(٥)

١-عبد الوهاب حميد رشيد، التحول الديمقراطي في العراق:المواريث التاريخية والأسس الثقافية والمحددات الخارجية ،مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،طبعة ١،٢٠٠٦،ص٢٥٦.

٢-ينظر نبيل عبد الرحمن حياوي،دساتير العراق الجمهوري،العاتك لصناعة الكتاب،القاهرة،طبعة٢ ،٢٠٠٩،ص٣١.

٣-المصدر نفسه.

٤-عبد الرزاق الحسني ،تاريخ الاحزاب السياسية ،طبعة ٢،مركز الابجدية للطباعة والنشر ،بيروت ،١٩٨٣،ص١٢١.

٥-بشار حسن يوسف،موقف الأحزاب السياسية العلنية في العراق من الإقطاع ،(١٩٤٦-١٩٥٤)،مجلة التربية والعلوم،المجلد١١،العدد ٢٠٠٤،ص٨٠-ص٨٣.

إذ حملوا على أجازت ممارسة النشاط السياسي في عام (١٩٤٦) وتبعهم حزب الاتحاد الدستوري عام (١٩٤٦) .(١) ،وحزب الأمة الاشتراكي (١٩٥١)، فتشكلت على أثرها العديد من الأحزاب السياسية ، ومارست نشاطها علنا .(٢) وشهد العراق متغيرات حدثت عام (١٩٥٤) وكانت هذه المتغيرات غير مرضية لبعض أقطاب السياسة العراقية التي أدت إلى عودة نوري السعيد مجددا الى الحياة السياسية وتكوين الوزارة الثانية عشر في سنة (١٩٥٤) التي أقامت بحل مجلس النواب واتخذت عدة إجراءات مقيده للحريات العامة مثل الصحافة وسحب الجنسية العراقية تحت ذرائع عدة عن طريق إصدار مراسيم لها قوة القانون بغياب مجلس النواب وقد الجأ ذلك وزارة التي شكلها نوري السعيد الى سياسة إصدار المراسيم وكان أول هذه المراسيم هو مرسوم كل الجمعيات رقم١٩ لسنة (١٩٥٤) لحل مجلي النواب وبعد هذا المرسوم على قدر من الدقة في الصياغة القانونية بالقياس إلى قانون تأليف الجمعيات لسنة (١٩٢٢)(٣).ولقد اقر دستور(١٩٩٠) لأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والنص على ان ((تأسيس الأحزاب السياسية وحرية الانضمام إليها مكفولان للمواطنين وينظمها القانون بما لا يتعارض وإحكام الدستور والنظام العام والوحدة الوطنية)) .(٤)و((تأسيس الجمعيات وحرية الانضمام اليها مكفولان بموجب القانون بما لا يتعارض وإحكام الدستور والنظام العام والوحدة الوطنية)).(٥).و((إما موقف مشروع (١٩٩٠)(١) من الأحزاب السياسية فأنة قد كفل صراحة حرية تكوين تأسيس النقابات والاتحادات وحرية الانضمام اليها مكفولان طبقا للقانون)).(٦)

١-عادل غفوري خليل،احزاب المعارف العلنية في العراق(١٩٤٦-١٩٥٤)،المكتبة العالمية ،بغداد،١٩٨٤،ص٧٥-٨٩.

٢-بشار حسن يوسف ،الاقطاع (١٩٤٦-١٩٥٤)،مصدر سبق ذكره ،ص٨٣.

٣-عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية ،مصدر سبق ذكره،ص١٣٣

٤-مشروع دستور ١٩٩٠ ،المادة(٥٤)، نبيل عبد الرحمن حياوي ، دساتير العراق الجمهورية ، مصدر سبق ذكره .

٥-مشروع دستور ١٩٩٠ ، المادة(٥٦)، نبيل عبد الرحمن حياوي ،مصدر سبق ذكره .ص٧٣

٦-مشروع دستور ١٩٩٠ ،المادة(٥٧)، نبيل عبد الرحمن حياوي ، مصدر سبق ذكره .ص٧٣

وهكذا يتضح من مشروع دستور (١٩٩٠) قد اهتم بمسالة الأحزاب السياسية قد خص لـه أكثر من مادة كما انـه ميزها عن فكرة الجمعيات والنوادي والنقابات بنصوص صريحة وواضحة

وقد شهدت فترة العهد الجمهوري صدور قانونين نضم شؤون الأحزاب السياسية هما :-

١-قانون الجمعيات رقم ١ لسنة (١٩٦٠)

٢-قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٠ لسنة (١٩٩١)

أولا :- قانون الجمعيات رقم ١ لسنة (١٩٦٠)

يعد هذا القانون أول تشريع يصدر في فترة العهد الجمهوري ينظم شؤون الجمعيات انطلاقا من التطورات الجديدة للنظام الجمهوري . وقد كان احد الأسباب التي أدت إلى صدور هذا القانون بأن قانون الجمعيات رقم ٦٣ لسنة (١٩٥٥)قائما على أساس منح السلطة التنفيذية (وزارة الداخلية ومجلس الوزارة)سلطة مطلقة في أجازت الأحزاب ورقابتها وحلها فضلا عن حرمان فئات من المواطنين العراقيين من حقهم في الانتماء إلى الأحزاب من دون مسوغ مقنع الى غير ذلك من الإحكام النافية للمبادئ الديمقراطية المتعارف عليها ولما كانت فترة الانتقال التي أعقبت الثورة أصبحت على وشك الانتهاء . اذ سبق للزعيم ان حدد يوم ٦ كانون الثاني لسنة (١٩٦٠)يوم للبدء بتشكيل أحزاب وجمعيات جديدة تأخذ مكانتها في خدمة جمهوريتنا الخالدة وان على هذه الجمعيات ان تمارس عملها على أسس ديمقراطية والحرية التي نادت بها ثورة ١٤ تموز (١٩٥٨)وحماية للنشاط الاجتماعي والسياسي وسعيا لخلق وعي عام ينمي الفعاليات الاجتماعية ويطور الحياة السياسية في البلاد على وفق مقتضيات المصلحة الوطنية . (١)

١-رعد ناجي الجدة –التشريعات الجمعيات ولأحزاب السياسية في العراق ، دار الحكمة ، طبعة ١ ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص ٨٢ .

وقد قام هذا القانون على الأسس الآتية [١].

١-إقرار مبدأ حق التنظيم لكل جمعية لا تتعارض إغراضها مع استقلال البلاد ووحدتها الوطنية ونظامها الجمهوري ومتطلبات الحكم الديمقراطي ولا تهدف الى بث الشقاق بين القوميات والأديان والمذاهب على إن تقوم بفعالياتها السياسية بالطرائق السلمية الديمقراطية .

٢-إناطة السلطة النهائية في إجازات الأحزاب ومراقبتها وحلها بالهيئة العامة لمحكمة التمييز وهي أعلى هيئة قضائية في البلاد بما يضمن استقلال النشاط الحزبي وحمايته مع ضمان لسيادة العدل .

٣-إشراك المواطنين الراشدين كلهم في ممارسة حق تكوين الجمعيات والانتماء اليها عدا فئات قليلة اقتضت مسؤولياتهم أو طبيعة نشاطها الابتعاد عن الاشتراك في الأحزاب حفظا للمصلحة العامة .

٤-اوجب القانون إن الأنظمة الداخلية للجمعيات على أسس ديمقراطية تضمن التعرف الحر على أراء أعضائها وتضمن احترام هذه الآراء فضلا عن إحكام عديدة أخرى تساعد الأحزاب على القيام بفعاليتها وأجريت على هذا القانون ثلاث تعديلات الأول سنة (١٩٦٤) والثاني سنة (١٩٦٥) والثالث سنة (١٩٩١) وعلى اثر نفاذه هذا القانون تم إجازة خمسة أحزاب وهي :-

١-الحزب الشيوعي العراقي جماعة داود الصائغ

٢-الحزب الوطني الديمقراطي

٣-الحزب الديمقراطي الكردستاني

٤-الحزب الإسلامي العراقي بعد ان استأنف قرر رفض التأسيس لدى الهيئة العامة لمحكمة التمييز اذ جاء القرار لصالح الحزب وبعد هذا القرار سابقة على درجة كبيرة من الأهمية في تاريخ الأحزاب السياسية ومحكمة التمييز أيضا .

٥-الحزب الوطني التقدمي

استمر هذا القانون بالنفاذ فيما يتعلق بشؤون الجمعيات غير السياسية فقط إلى إن تم إلغاؤه بصدور قانون الجمعيات رقم ١٣ لسنة (٢٠٠٠).

١-رعد ناجي الجدة،تشريعات الجمعيات والاحزاب السياسية، مصدر سبق ذكره،ص٨٢-ص٨٣.

ثانيا :- قانون الأحزاب السياسية رقم ٣٠ لسنة (١٩٩١)

يعد هذا القانون الوثيقة الثانية التي صدرت في العهد الجمهوري اذ تناولت شؤون الأحزاب السياسية . ففي نهاية عام (١٩٨٨) أعلنت القيادة السياسية في العراق آنذاك عن نيتها لإقامة التعددية السياسية بالسماح بإنشاء الأحزاب السياسية في اطار يتجاوز صيغة الحزب القائد والجبهة الوطنية في العراق هذا يعني ان المشروع قدم للمرة الأولى في التاريخ السياسي في العراق الى سن قانون مستقل لأحزاب السياسة تم بموجبه تحديد الإطار القانوني للأحزاب السياسية في البلد . (١)

أحاطت بالعراق وهو ما جعل هذا القانون يبقى على الرف من بدون تطبيق . فضلا عن انشغال القيادة السياسية لتوفير الحد الأدنى من الخدمات والأمن للمجتمع التي تأثرت بالعقوبات التي فرضت على العراق لاحتلاله للكويت وما رافقه من مشاكل التي لم تعكس فقط الدولة وإنما تجاوز ذلك وكان لها أثارها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة على المجتمع .

-

١-رعد الجدة –دراسات ، مصدر سبق ذكره ، ص٦٩

المطلب الثالث :- الأحزاب السياسية بعد ٢٠٠٣

تعد مرحلة سقوط النظام الدكتاتوري في (٢٠٠٣/٤/٩) هي مرحلة تاريخية مهمة وحاسمة بالنسبة للعراق وان بعد هذه الحقيقة المظلمة لابد من الانتقال إلى مرحلة أفضل وهي مرحلة التحول الديمقراطي ولكن هذه المرحلة يعترضها بعض العقبات وان مرحلة التحول من حكم الفرد الى حكم الشعب يحتاج إلى وقت طويل فقد وجه الرئيس الأمريكي خطاب للشعب العراقي يعلن فيه على بدء العمليات العسكرية بحجة نزع أسلحة الدمار الشامل وتحرير العراق ولقد ذكر الرئيس الأمريكي عن وجود (٣٥) دولة توفر الدعم للولايات المتحدة في حملتها هذه ولقد شنت الحرب ودامت ثلاثة أسابيع وانتهت بانتصار قوات التحالف على القوات العراقية وقد دخلت هذه القوات إلى بغداد [١].

وبعد الإطاحة بنظام صدام حسين عام (٢٠٠٣) وقد تم تشكيل مجلس الحكم الانتقالي بإدارة الحاكم المدني الأمريكي بول بريمر وقد فتح ذلك الباب للانتقال من نظام الحزب الواحد إلى التعددية الحزبية لتمثل هذه الحقبة مرحلة نوعية جديدة في تاريخ الدولة العراقية ومنذ ذلك التاريخ تواجدت الأحزاب في العملية السياسية بشكل فوضوي في ضل غياب قانون تنظيم الأحزاب الذي اقر مواخر وقد ظهرت بعد عام (٢٠٠٣) عشرات الأحزاب السياسية بعضها لازال قائم والبعض الأخر لم يستمر طويلا ويقصد وكان يقصد بنظام تعدد الأحزاب هو وجود أكثر من حزبين سياسيين في الدولة متقاربة من حيث قوتها وتأثيرها في اتجاهات الرأي العام واهم أسباب ظهور نظام تعدد الأحزاب هو الاختلافات العقائدية والدينية والطائفية والقومية وكذلك الكبت والحضر في تأسيسها في ضل نظام صدام حسين وان نظام تعدد الأحزاب لا يتلام مع البيئة العراقية لعدت أسباب منها نقص الخبرة والكفاءة والثقافة السياسية لدى الحكام والمحكومين وان اغلب هذه الأحزاب السياسية نشاءت لتعبر عن مصالح قومية او طائفية وليس من اجل مصلحة العراق [٢].

١-احمد يحي الزهيري ، العملية السياسية في العراق بعد ٢٠٠٣ ، دار السنهوري ، بيروت ، ٢٠١٧ ، ص ١٥ ، ص ٢٠ .

٢-زياد خلف عبد الله الجبوري ، الأحزاب السياسية في العراق من الدكتاتورية الى الفوضوية ، المركز الديمقراطي العربي، العراق ،كلية العلوم السياسية ، ٢٠١٥ .

فبعد عام ٢٠٠٣ اعتمدت الأحزاب السياسية على المذهبية والقومية في بنيتها لتعبئة المكون الاجتماعي الذي يدعي تمثيله ومن ثم حمايته مما دفع المكونات الى التمسك بالانتماء الطائفي وتغليبه على الانتماء الوطني لتبدأ بالأحزاب التي اعتمدت في بنيتها على المذهبية والتي تمثلت بـ(١).

أولا :- التحالف الوطني العراقي : - يمثل هذا التحالف المكون في العراق الذي اعتمد في بنيته على المذهبية وجميع الكتل المشكلة لهذا التحالف ذات توجهات إسلامية فغالبا ما تجتمع مكونات هذا التحالف للحفاظ على تمثيلها السياسي ومن ثم الحفاظ على منصب رئيس الوزراء .

ثانيا- ائتلاف القوى العراقية :- ويضم الأحزاب التي تصدرت المشهد السياسي وتجتمع الأحزاب في هذا التحالف لتمثيل المكون في العملية السياسية والتي تحتفظ منصب رئيس البرلمان .

إما الأحزاب التي اعتمدت في بنيتها على القومية والتي تمثلت بتحالف القوى كـ(الحزب الديمقراطي الكردستاني ، وحزب الاتحاد الكردستاني ، وكتلة لتغيير والجماعة الإسلامية)

١-شجاع محمود ، الأحزاب السياسية العراقية .تحولات وتحالفات في الانتخابات ٢٠١٨ . *مركز المستقبل للدراسات الإستراتيجية ، ٢٠١٨-٢٠٠١

لقد برزت في عام ٢٠٠٣ ولغاية عام ٢٠١٢ عدة أحزاب وتيارات ومنها [١].

١-التيار الصدري :- تأسس هذا التيار بعد الغزو الأمريكي عام (٢٠٠٣)واعتمد التيار على العمق لمرجعي الذي يشكله السيد محمد صادق الصدر والسيد محمد باقر الصدر وبعد احتلال العراق برز التيار الى الوجود بقيادة السيد مقتدى الصدر ليضم قطاعات واسعة من الشيعة ويعتبر التيار الوحيد الذي قاتل القوات الأمريكية في معارك هامة مثل معركة النجف ومدينة الصدر .

٢-حزب الفضيلة الإسلامي :- تأسس في شهر مايس (٢٠٠٣)بعد الاحتلال الأمريكي للعراق والذي أسسه محمد علي اليعقوبي رفض الحزب المقاومة المسلحة ضد الاحتلال الأمريكي وشارك في العملية السياسية وللحزب (١٥) عضوا في مجلس النواب ويتمتع بنفوذ واسع في محافظة البصرة .

٣-حركة سيد الشهداء :- هي جماعة مسلحة تضم العشرات من المسلحين تتهم إيران بانها وراء تشكيل هذه الحركة وتتخذ من لقب سيد الشهداء الإمام الحسين (عليه السلام) اسما لها مما لا يتناسب مع الإعمال التي تقوم بها .

٤- حزب الولاء الإسلامي :- حزب سياسي شيعي تأسس عام(٢٠٠٣)في العراق بعد الاحتلال الأمريكي يؤمن الحزب بان العراق دولة عربية إسلامية ويسعى لتكريس العلاقة الودية مع الدول العربية والإسلامية على أسس الاحترام المتبادل .

٥-حزب الوحدة الإسلامي :- تنظيم سياسي شيعي تأسس بعد الاحتلال العراق ويرأسه محمد عبد الحسين الموسوي شارك بالانتخابات ولم يحصل على اي مقعد .

١-وليد الراوي ، الوجيز في الحركات والأحزاب السياسية الدينية العراقية ،الثقافة العامة ، ١٢/١٦/، ٩:٣٧صباحا ،وينظر الى :- http//www.google.algardenia

وفي عام (٢٠٠٣)ادعت الولايات المتحدة وحلفاؤها انهم يريدون مواصلة تغيير لنظام بالعراق من اجل الإطاحة بالرئيس السابق في حين ذكرت مؤخرا وزيرة الخارجية السابقة (كوندليزا رايس)مانحة ((لم نذهب الى العراق لتحقيق الديمقراطية بل ذهبنا الى العراق للإطاحة بالنظام السابق)) ولم ينتهي الامر بإسقاط النظام فحسب بل دمرت معظم جهاز الدولة ووجدوا الولايات المتحدة أنفسهم بحاجة الى بناء دولة جديدة واصدر (بول بريمر)الذي أصبح رئيسا سياديا فعليا للعراق بوصفة رئيسا لسلطة الائتلاف المؤقتة وقد اصدر(بول بريمر)قرارين بارزين حدد ملامح الدولة العراقية الجديدة فقد حلت سلطة الائتلاف المؤقتة (حزب البعث)وأدى ذلك الى طرد الآلاف من موظفي الخدمة المدنية الذين كانوا مسولين عن تسيير شؤون الدولة كما أمرت سلطة الائتلاف المؤقتة بحل الجيش وهيئة الاستخبارات العراقية . [١] اما فيما يخص العملية السياسية في العراق فقد نص قانون إدارة الدولة على إجراء انتخابات حرة نزيهة لانتخاب جمعية وطنية تمثل جميع مكونات الشعب العراقي وذلك بتاريخ كانون الثاني (٢٠٠٥). كما نص القانون ايضا على ان تقوم الجمعية الوطنية المنتخبة بانتخاب رئيس وزراء يقوم بتشكيل حكومة وطنية انتقالية ومجلس رئاسي مكون من رئيس ونائبين لرئيس . أشار قانون إدارة الدولة على ان المهمة الأساسية للجمعية الوطنية هو اعداد دستور دائم للبلاد في مدة أقصاها (١٥-٨-٢٠٠٥) ويتم عرض الدستور المقترح للاستفتاء الشعبي في (١٥ –أكتوبر -٢٠٠٥) وعلى ضوء الدستور الجديد تقوم الحكومة الانتقالية بالدعوة الى انتخابات أخرى بنهاية كانون الأول (٢٠٠٥) لانتخاب جمعية وطنية دائمة وتأكيدا عمليا لما جاء في قانون إدارة الدولة المؤقتة فقد تم نقل السيادة الى حكومة عراقية مؤقتة برئاسة أياد علاوي في (٣٠حزيران ٢٠٠٤) ومن ثم تمت الدعوى الى الانتخابات التشريعية لانتخاب الجمعية الوطنية في نهائية يناير (٢٠٠٥).[٢]

١-مصطفى الفقي،الطائفية في العراق،صراع بين الهوية وسياسات القضية،http:www.google.alaaham.oag

٢-نجم عبود مهدي ،التطورات الدستورية في العراق ٢٠٠٣-٢٠٠٥ ، ٢٠ ، ص ٣٧١ .

المبحث الثاني

محددات التعاون بين القوى السياسية العراقية

عملت القوى السياسية العراقية الرئيسية على الشراكة وتقاسم السلطة في بناء مؤسسات الدولة بعد (٢٠٠٣)التي تمثلت بمجلس الحكم العراقي والحكومات المؤقتة والانتقالية وكتابة الدستور ، أصبح العرف السياسي الذي استمر بعد ذلك في الحكومات الدائمة التي تشكلت بعد (٢٠٠٥) وتمثله بحكومة الوحدة الوطنية (٢٠٠٦) وحكومة الشراكة الوطنية (٢٠١٠) . وعلى الرغم من إتباع القوى السياسية الرئيسية لاوس عاليات الشراكة السياسية من خلال الائتلافات السياسية على كافة المستويات إلا إن المعارضة السياسية با أشكالها والياتها المختلفة موافقة أيضا لكل مرحلة من مراحل تشكيل هذه الحكومات بأركانها الأساسية ومستوياتها المختلف

المطلب الأول : حكومة الوحدة الوطنية

تمثل حكومة الوحدة الوطنية أول حكومة دائمة قائمة على أساس الشراكة السياسية بين مكونات المجتمع الأساسية من (٢٠٠٦-٢٠١٠) من خلال أركانها الأساسية المتمثلة بالائتلافات الواسعة على مستوى الرئاسات الثلاثة والحكومات التنفيذية وكذالك النسبية في توزيع المناصب والثروات بالإضافة إلى الفدرالية في تقاسم السلطة والصلاحيات بين الحكومة الاتحادية والإقليم ، إما المعارضة أو (الفيتو)فأنه يمثل الركن الرابع للشراكة السياسية وهو متحقق في كل مستوى من مستويات الشراكة وبإشكالها المختلفة .

اولا.انتخابات مجلس النواب العراقي ١٥|كانون الاول \٢٠٠٥

أجريت انتخابات وفقا لقانون الانتخابات رقم (١٦)لسنة (٢٠٠٥)الذي اعتمد نظام الدوائر المتعدد وخصص لها (٢٧٥)مقعد واعتبر العراق دائرة انتخابية واحدة بالنسبة ل(٤٥) مقعدا تعويضا تخصص نسب منها للأحزاب على المستوى الوطني وكذلك مقاعد تعويضية للأقليات [١]. إما إن أعلنت نتائج الانتخابات حتى ظهرت المعارضة (الفيتو) من قبل الكتل التي مثلت العرب السنة وبعض الأحزاب العلمانية المشاركة في الانتخابات وشكلت جبهة تحت اسم (جبهة مرام)ضمت (٤٢) مجموعة أبرزها (جبهة التوافق ، والقائمة العراقية الوطنية) التي خرجت في تظاهرات طالبت بإعادة الانتخابات بإشراف دولي وكانت هناك عدة أسباب لظهور المعارضة أبرزها : الشعور بعمليات تزوير واسعة حدثت في عموم العراق من جهة وكذلك لامتلاك هذه القوى أفكار متفائلة حول النسب السكانية للعرب بالنسبة تتراوح بين (٣٠-٣٥ %)من جهة أخرى [٢].

١-الموقع الالكتروني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات : (www.ihec-iq.com)

٢-المصدر نفسه.

المطلب الثاني

الائتلافات الواسعة

يعد تشكيل الائتلافات الواسع بمثابة إعادة تعريف الأدوار للمكونات الثلاثة الرئيسية باتجاه اقتسام السلطة واثبات الأوزان السياسية والاجتماعية التي رافقتها معارضة (الفيتوات المتقابلة) للفئات الأربعة الرئيسية الفائزة في الانتخابات سواء فيما يتعلق بمطالب الكتل السياسية الراغبة بالمشاركة او فيما يتعلق بشخصية من يتولى المناصب الأساسية في الائتلافات وقد استغرقت هذه العملية (أربعة أشهر وخمسة أيام)لكي ترى حكومة الوحدة الوطنية النور . وجاءت مطالب الكتل السياسية على الوجه الاتي :(١)

١:- مطالب الكتل الرئيسية الفائزة في الانتخابات :- عبرة هذه المطالب عن رغبة بعض الكتل في إيجاد توازن سياسي بعيد عن التوازن الاجتماعي في ضل غياب الثقة المتبادل بينهما.

٢- مطالب التحالف الكردستاني :-التي كانت تدور حول محورين أساسيين :- الأول :- الشراكة في الحكومة بدلا من المشاركة فيها من خلال تشكيل مجلس للسياسات (اقترح مسعود برزاني)يمتلك صلاحيات تنفيذية واسعة للإشراف على الحكومة تكون مهمته وضع السياسات الأمنية و الاقتصادية للدولة والنظر في القضايا الإستراتيجية المتعلقة بمستقبل العراق وعلاقته الدولية و الاقليمية ولمدة أربع سنوات القادمة من عمر الحكومة .ثانيا .ان التحالف الكردستاني مستعد التحالف مع أي قائمة تحقق مطالب الاكراد في كركوك.

٣-مطالب العرب السنة :- شكلت جبهة التوافق والحوار والقائمة العراقية (مجلس تأسيس)للتفاوض مع التحالف الكردي والائتلاف الشيعي وكانت مطالبهم تدور حول ثلاثة محاور :- الاول : تشكيل هئية لرئاسة الوزراء تكون ممثلة للكتل الرئيسية وإتباع أليه تصويت داخل مجلس الوزراء تقوم على الإجماع او أغلبية الثلثين بدلا من الأغلبية . فضلا عن تفعيل صلاحيات نواب رئيس مجلس الوزراء

٤:المطالبة بحقيبتي الدفاع والداخلية وإعادة وإلغاء اجتثاث البعث من الدستور وحل المليشيات الشيعية المسلحة

٥:المطالبة بعشرة مقاعد إضافية على حصة جبهة التوافق وذلك حصة الائتلاف الشيعي او من نسبة المقاعد التعويضية من اجل تحقيق بعض التوازن .

١-جريدة الحياة اللندنية ،العدود(١٥٦٦٢)،٢٠٠٦/٢/٢٠ .

ثانيا :- المناصب الأساسية وشخصيته من يتولاها : لم يحصل اي من الكتل الأربع الرئيسية على نسبة الثلثين وعددها (١٨٤) مقعدا ولا على النصف زائد واحد التي تعادل (١٣٨) مقعد لتشكيل الحكومة وبالتالي جاء تشكيل الائتلاف الواسع بعد مفاوضات مطولة بين المكونات الأساسية الحكومة . وبالتالي جاء تشكيل الائتلاف الواسع بعد مفاوضات مطولة بين المكونات الأساسية بسبب(الفيتو) او المعارضة المتقابلة للكتل بدأت من اختيار مرشح رئاسة الوزراء إبراهيم الجعفري باعتباره من حصة الائتلاف الوطني . (*) بوصفها الكتل النيابية الأكثر عددا والتي أثارت معارضة الكتل الأربعة الرئيسية الفائزة في الانتخابات . وأولها التحالف الكردستاني الذي رفض مرشح التحالف الوطني بسبب عدم جدية الأخير في تطبيق المادة (٥٨) من قانون إدارة الدولة للمرحلة الانتقالية المتعلقة بمحافظة كركوك (**)

وكذلك رفضت (جبهة التوافق ، والحوار ، والعراقية) مرشح التحالف الوطني بسبب ادائيه خلال فترة الحكومة الانتقالية السابقة وكونه لا يحضى بقبول جميع الكتل النيابية (١).

(*)كان التنافس على رئاسة الوزراء بين مرشح المجلس الاعلى (عادل عبد المهدي) ومرشح حزب الدعوى (ابراهيم الجعفري) والذي لم يحسم بالتوافق وانما بالتصويت بعد شهرين ونصف من الانتخابات وذلك بعد مساندة التيار الصدري داخل الائتلاف لمرشح حزب الدعوة ب(٦٤) صوتا مقابل (٦٣) صوتا لصالح مرشح المجلس الاعلى (عادل عبد المهدي)للمزيد ينظر: جريدة الحياة اللندنية ، العدد ، (١٥٦٥٥) ، ٢٠٠٥/١٢/٢٨)

(**)-يعلل النائب عن التحالف الكردستاني (محمود عثمان) رفض التحالف الجعفري الى مواقف الاخير من كركوك وسفره الى تركيا بدون علم رئاسة الجمهورية وبدون صحبة وزير الخارجية (هوشيار زيباري) وصحب معه فقط نائب تركماني في سفره وبالتلي الخوف من عقد صفقة مع تركيا على حساب الاكراد فضلا عن ترشيح الجعفري داخل الائتلاف جاء بدعم من التيار الصدري المعروف بموقفه الرافض للفدرالية على حسا (عادل عبد المهدي) الذي يعتبره الكرد حليفهم في مسالة الفدرالية وينظر : جريدة الحياة اللندنية ،العدد (١٥٦٤٦) ، ٢٠٠٦/٢/٤ .

١-جريدة الحياة اللندنية ، العدد (١٥٧٠٣) ، ٢٠٠٦/٤/٢.

لما عارضت الكتل الرئيسية لمرشح الائتلاف العراقي أحدثت أزمة وجمود سياسيين الا انه لم يشكل دافع للنخب للتعاون وتقديم التنازلات وبتدخل من المرجعية الدينية في[1] النجف الاشرف تنحى ابراهيم الجعفري عن الرشيح اللجنة السباعية داخل الائتلاف العراقي نوري المالكي عن حزب الدعوة لمنصب رئيس مجلس الوزراء الذي كلف لتشكيل الحكومة من قبل البرلمان في (٢٢/ نيسان /٢٠٠٦) التي استغرقت (٢٨) يوما[2].أن حل عقدة منصب رئيس مجلس الوزراء هو المفتاح لتشكيل باقي الائتلافات على اساس المزج بين اليتين هما (الاتفاق السياسي ، والاستحقاق الانتخابي) من خلال التوافق على المناصب وشخصيات من يتولاها وفقا لالية النقاط وعلى ثلاث مراحل [3].

الاولى : -التي تقضي بتحديد عدد النقاط التي حصلت عليها كل قائمة من خلال نسة مقاعدها في البرلمان .

الثانية :- تحديد نقاط كل وزارة ومنصب سيادي في الدولة وحسب اهميتها بحيث أعطيت الرئيسات الثلاثة (٥)نقاط لكل منها ونواب الرئيسات على (٤)نقاط ، اما الوزارات فانها قسمت الى ثلاثة أنواع وهي :وزارات سيادية (٣) نقاط ، و وزارت خدمية (٢) نقطة ، و وزارات دولية (١) نقطة واحدة . مع الاتفاق على استبعاد وزارتي الدفاع والداخلية من إلية النقاط.

١-جريدة الحياة اللندنية ،العدد(١٥٧٢٣)،٢٠٠٦/٤/٢٢.

٢-قبيي مار،عراق مابعد ٢٠٠٣،ترجمة مصطفى نعمان احمد ،دار المرتضى،بغداد،٢٠١٣،ص٨١.

٣-جريدة الحياة اللندنية ، العدد (١٥٧٣٧) ، ٢٠٠٦/٥/٦ .

المطلب الثالث

الديمقراطية التوافقية

ان النسبية او التناسب بوصفها احد اركان نظرية تقاسم السلطة السياسية يتحقق من خلال اربعة اركان اساسية :- (١).

اولا : نظام التمثيل النسبي في الانتخابات : هو احد الانظمة المصممة لغرض التمثيل الواسع لاداء والمصالح المختلفة ويشكل دافعا للتعاون بين الاحزاب السياسية من خلال صعوبة حصول اي حزب على اغلبية معينة تمكنه من تشكيل الحكومة لوحده . ومن ثم الاضطرار للتعاون مع الاحزاب الاخرى الممثلة فئات التنوع من اجل تقاسم السلطة السياسية . وفي العراق تم تبني التمثيل النسبي بموجب قانون الانتخابات رقم (١٦) لسنة (٢٠٠٥) الذي اصدرته الجمعية الوطنية الذي اعتمد نظام الدوائر المتعددة من خلال تقسيم العراق الى (١٨) دائرة انتخابية بعدد المحافظات وخصص لهذه الدوائر (٢٣٠) مقعدا واعتبار العراق دائرة انتخابية واحدة بالنسبة لل (٤٥) مقعدا تعويضيا لضمان تمثل اغلب مكونات المجتمع التي ينتشر افرادها في مختلف انحاء العراق بسبب العوامل التاريخية والاجتماعية والجغرافية بضمنها مقاعد الاقليات من خلال نظام (الكوتا) .

ثانيا :- النسبية في توزيع المناصب الحكومية : ويقصد به توزيع المناصب بين المكونات بحسب أوزانها الاجتماعية وتلجا انظمة الشراكة السياسية لهذه الوظيفة من اجل ارضاء جميع الاطراف وضمانه هو اجسها تجاه مسالة المشاركة في السلطة السياسية . وفي اطار الحكومة الوحدة الوطنية فقد جاءت النسبية في توزيع المناصب على عدة مستويات :-

١-النسبية في تعيين اصحاب الدرجات الخاصة :- صوت البرلمان في (١٤/ نيسان /٢٠٠٩) على تعيين (٢٠٠) موظف من اصحاب الدرجات الخاصة وهم كالاتي :- (٦٠) وكيل وزير و(٤٠) سفير عراقي جديد و(١٠٠) مستشار في الرئاسات الثلاث .

٢-النسبية في تشكيل الهئيات المستقلة :- وهي على الشكل الاتي :-

أ-المفوضية العليا المستقلة الانتخابات : تم التوافق على ان يتكون مجلس المفوضية من (٩) اعضاء يتم اختياهم من قبل البرلمان بنسبة(٤) من الشيعة و(٢) من السنة (٢) من الاكراد و(١) من التركمان ، (*) على ان يكون منصب رئيس المجلس من الاكراد ونائبه من السنة ومنصب رئيس الدائرة الانتخابية من الشيعة . (٢).

١-جريدة الصباح ، بغداد ، العدد (١٦٥٤) ، ٢٠/نيسان /٢٠٠٩ .(*) ينص قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات رقم (١١) لسنة ٢٠٠٧ في المادة (٤)على مراعاة التوازن بين جميع مكونات الشعب العراقي

٢-للمزيد ينظر ك جريد الوقائع العراقية ، العدد (٤١٤٦) ، ٢٠١٠/٣/١ للمزيد ينظر موقع الهئية العليا المستقلة للانتخابات في العراق : www.ihec-iq-com( ) وكذلك جريدة الاتحاد الالكترونية (www.alitthad.com)

ب- البنك المركزي العراقي :- نص قانون البنك المركزي العراقي الصادر بالامر رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤ عن سلطة الائتلاف المؤقتة على ان يكون تعيين محافظ البنك المركزي ونائباه واعضاء المجلس الاخرين باقتراح من مجلس الوزراء ومصادقة مجلس لنواب لمدة (٥) سنوات [١].

ج-ديوان الرقابة المالية :- ويمثل الديوان اعلى هئية رقابية مالية تترتبط بمجلس النواب ويتكون من رئيس ونائبين يتم اختيارهم لمدة (٤) سنوات من قبل لجنة داخل مجلس النواب مؤلفة من (٩)اعضاء يمثلون لجان النزاهة –القانونية والمالية ، ويترأس الديوان عبد الباسط التركي (سني) . [٢].

١-للمزيد ينظر : قانون التعديل الاول لقانون البنك المركزي العراقي – الصادر بالامر رقم (٥٦) لسنة ٢٠٠٤، عن سلطة الائتلاف المؤقتة رقم التشريع (٦٣) لسنة٢٠٠٧ ، جريدة الوقائع العراقية ، العدد (٤٠٥٤) ، ٩/ ٢٠٠٧/١٢ .

٢-جريدة الصبائر ،العدد(٦٤)،٢٠٠٤\١٠\٢٧

المبحث الثالث

محددات الاختلاف بين القوى السياسية العراقية

ان مشروع بناء الدولة العراقية بعد ٢٠٠٣ اخذ يذهب باتجاه دولة المكونات فالمعروف ان الشعب العراقي يتكون من تعددية دينية – وقومية –ومذهبية فأن تدخل قوات الاحتلال في تشكيل الدولة بعد ان قامت بحل مؤسسات الدولة المؤسساتية العسكرية والامنية وتشجيع الاستقطاب الطائفي في بناء الدولة وتشكيل معظم القوى والاحزاب السياسية العراقية التي تاسست على اساس ولائها للمكون وكانت هذه القوى من غياب رؤية واضحة لمفهوم الدولة وعملية بنائها لكونها حديثة الممارسة للسلطة وانشغلت بالتشبث بالسلطة وكذلك عملية صياغة الدستور العراقي الدائم لسنة (٢٠٠٥)

المطلب الأول :- أسباب الاختلاف بين القوى العراقية

ان الاختلاف الواضح بين الاحزاب السياسية العراقية الذي اخذ ينعكس ويؤثر على مجمل الحياة السياسية والاجتماعية وماصاحبه من عدم الاستقرار وحدوث الازمات المستمرة لعله ابرز اسبابه هو قيام احزاب ذات ولاء قومي ومذهبي تمثل مكوناتها دون ان تجمع بين مكونات الشعب المختلفة واصبح كل حزب يعتمد على جماهيره من المكون الذي يمثله ،وتاسسه بذلك مايعرف بدولة المكونات التي تؤدي الى خلق عصبيات اجتماعية للمكون الذي ينتمي اليه ،فتكون الدولة موسسة على اساس المكونات التي تنتمي اليها الافراد والجماعات وبذلك تخلق مجتمع يعاني من ضعف الاندماج الذاتي والانصهار وتعيش الجماعات بجوار بعضها البعض لكنها تظل ضعيفة التبادل والتواصل فيما بينها . (١)

١- محمد نبيل الشيمي المركز الديمقراطي العربي للدراسات الستراتيجية والاقتصادية والعربية ، للمزيد ينظر الى democraticac-de

الوقت ١١;٣٠

التاريخ ٢٢/ ٣/ ٢٠١٨

المجتمع العراقي من المجتمعات التعددية اذ يمتاز العراق بتنوع القومي (عرب ، اكراد ، تركمان) وديني (مسلمين ، مسيحيين ، صابئة،....) وكذلك تنوع مذهبي وهذا التنوع يختزن الكثير من المشاكل والتناقضات الدينية والعرقية والمذهبية بين مكونات الشعب ممايجعل هذه المجموعات المختلفة مشاركتها في البرلمان والسلطة وصناعة القرار السبيل الافضل لتفادي الصراعات والنزاعات المتوقعة اذ الاغلبية السكانية هم العرب (٧٥%) وهنالك الاكراد ويشكلون (١٨ %) من نسبة السكان ويشكل التركمان (٢%) من عدد السكان ، اما المسيحيون العرب وغير العرب (الارثوذكس ،والكلدان والاشوريون واليعاقبة) فيشكلون (٣%) من عدد السكان و الصائبة يشكلون اقل من (١%) من الشكان والشركس يتكلمون (٠،٥%) والارمن (كلهم مسيحيون) وهم اقلية ثم اليهود والذين لم يبقى منهم سوى (مئة) شخص او اقل فحينما تكون مطالبة الاقليات والمكونات المتعددة لمجتمع سياسي مادة الضغط والمنفعة لدولة اخرى وتكون المكونات المراد انشاؤها من تنظيم مؤسساتي محكم وتكون بالترغيب او الترهيب وذلك تشجيع تلك الاقليات بالمطالبة بالتقسيم او التفكيك او تؤدي الى حرب اهلية والجانب السلبي لدولة المكونات يقوم على الضغينة والنفاق تجاه الطرف الاخر وشعور المكون بالضغينة تجاه المكون الاخر . وهذا كله بدون سبب واضح بل نتيجة الشحن بالمشاعر العاطفية وتلفيقات كل طرف ضد الاخر(١). لقد تم تشكيل مجلس الحكم الانتقالي وفق سياسة المحاصصة الطائفية والعرقية حيث تحول المجتمع العراقي الى جماعات وتكتلات تتراوح بين التعصب والتطرف السياسي والمذهبي . وهذه العملية اجهزت على العمل السياسي الحقيقي وخلقت ظروفا جديدة في تعطيل بناء المؤسسات السياسية في حين استمرت الحكومات المتعاقبة على الاسس نفسها وتحت مسميات متعددة وهي في حقيقتها نوع من المحاصصة الطائفية . وقد تجسد ذلك في تشكيل الجيش بنص الدستور وتشكيل المجلس الاتحادي للنفط والغاز بنص قانون النفط والغاز المعدة للمصادقة من قبل البرلمان العراقي فضلا عن مجلس النواب الذي يتصرف أعضاءه على أساس الولاء الطائفي والعرقي الضيق فأدى هذا الوضع الى التخنق الطائفي والعرقي وانحسار الولاء للوطن وولادة مشوهة للتطرف بكل إشكاله(٢).ويرى الباحث ان الأسباب التي أدت الى المشاكل الداخلية : ١--غموض المشروع السياسي الذي ياخذ على عاتقه عملية بناء العراق الجديد.٢-القوى السياسية كانت تعمل على تحقيق مصالحها للوصول الى السلطة وجمع الثروة .٣-أكثر الأحزاب السياسية العراقية اعتمدت على انتماؤها الطائفي بدل البرامج السياسية ٤-أرادت الولايات المتحدة الأمريكية ان تفتت الوحدات السياسية وتشكل الدولة الحديثة بالاعتماد على العشائر الطائفية. ٥-أخذت القوى السياسية بأساليب الاغتيالات والتصفيات بدل الحوار أدى ذلك الى تفاقم الأزمة الداخلية .

-

١-المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والعربية،مصدر سبق ذكره.

٢-مجلة البيان،اثر الفوضى الداخلية على العراق،٢٠١٦/٢/٥ ،٩:١٣ ،متاح على الرابط http://www.albagan.co.vk/print.aspx?id=٥٠٩٣

لقد أصبحت الاختلافات بين الأحزاب والقوى السياسية ليست فقط بين التحالفات مثل التحالف الوطني او اتحاد القوى إنما امتددت الخلافات بين الأحزاب السياسية التي تنطوي داخل كل تحالف ، فمثلا الأحزاب التي تكون التحالف الوطني غاب عنها التوافق وأصبحت الخلافات بينهم هي السمة البارزة للتحالف واهم هذا الخلافات بين المالكي والحكيم بسبب زعامة التحالف وكذلك بين السيد (مقتدى الصدر)ولتحالف نفسه ومقاطعة التيار الصدري لجلسات التي يعقدها التحالف وكذلك الخلافات بين مقتدى الصدر ونوري المالكي بشان مقاعد البرلمان والتي تشتد بين الحين والأخر . كما اشتدت الخلافات بين مكونات التحالف بشان تسوية الحكيم والنظام الثوري وغيرها. اما تحالف القوى فقد أصابه التصدع والتشظي جراء الخلافات الحادة بين مكوناته بشان العديد من الملفات أهمها الخلافات حول التسوية السياسية التي قدمها التحالف بخصوص منصب وزير الدفاع بالإضافة الى الخلافات حول العديد من القوانين .اما التحالف الكردستاني الذي يضم الأحزاب الكردية التي تتالف من الحزب الديمقراطي والاتحاد الوطني الكردستاني بالإضافة الى كتلة التغير وكتلة الاتحاد الإسلامي الكردستاني فعلى الرغم من التقارب بين الأحزاب الكردية ودخولها في قائمة واحدة في الانتخابات عام ٢٠٠٥ ، لكنها تبرز فيما بينها الخلافات حول العديد من الملفات المهمة أبرزها قضية انفصال كردستان عن العراق ، وملف برلمان كردستان المعطل ، ورفع علم كردستان في كركوك ، وملف النفط والوضع الاقتصادي في كردستان ، حيث ادت هذه الخلافات على استحواذ رئيس كردستان العراق المنتهية ولائته مسعود برزاني على خيرات كردستان والفساد .(١).

لعل هذه الاختلافات تصنف بأنها خلافات داخلية داخل التحالفات وبين الأحزاب لمكونة للتحالف بينهما فهناك خلافات بين التحالفات نفسها فعلى سبيل المثال لا لحصر الخلافات العميقة بين مراكز الإقليم والتي أبرزها تلك التي وقعت بينهما عندما قطع نوري المالكي وقت ما كان رئيسا للوزراء الرواتب عن كموظفي كردستان لاتهامه حكومة كردستان بتوقيع اتفاقيات نفطية دون الرجوع إليه وإعطائها عائدات النفط حيث رد برزاني بهجوم لاذع على المالكي ووصف مواقفه بالعدائية لكردستان وكذلك تبادل الاتهامات كانت أيضا بين الساسة الأكراد ورئيس وحكومة بغداد (حيدر ألعبادي)بشان ملف النفط وانفصال كردستان عن العراق ، ورفع علم كردستان في كركوك . كما تخللت العلاقة بين ألعبادي والجبوري خلافات كبيرة لاسيما بعد اقتحام أنصار الصدر البرلمان حيث اتهم العبادي البرلمان بضياع أموال الميزانية العامة بينما رد الجبوري باتهامه لعبادي بالتواطؤ مع أنصار الصدر لاقتحام البرلمان (٢).

---

١ -وكالة يقين للانباء،الاحزاب الحاكمة تتعمد اثارة الخلافات للبقاء في السلطة ،٢٠١٨/٤/٢،متاح على الرابط، ٢ http://uaqein,net/reb.

٢-المصدر نفسه.

المطلب الثاني

مستقبل المشهد السياسي وتفعيل التعاون

فيما يخص مستقبل المشهد السياسي في العراق تطرح سيناريوهات مختلفة البعض يعزو بها الى النجاح البعض الى الفشل ومن خلال ذلك يمكن تقسيم هذا الموضوع الى قسمين (١).

الأول :- يفترض استمرار الوضع الراهن على مختلف المستويات السياسية ، الاقتصادية ، الاجتماعية ، الثقافية بمعنى بقاء المشهد السياسي على هذه الشاكلة متمثلا باستمرار الكتل السياسية الحالية على النهج نفسه . ومع التقدم الزمني تصبح مسالة المحاصصة عرفا سياسيا لا يمكن التخلي عنه ما قد يفضي الى شعور المواطن العراقي بالإحباط وعدم المشاركة السياسية مما يؤدي الى المزيد من الانقسام الطائفي وذلك نتيجة لأسباب التالية :-

١-أزمة الإدارة والقيادة السياسية ، اذ نجدها غير فعالة في التأثير على رسم السياسيات العامة في البلد .

٢-استمرار حالة المحاصصة السياسية .

٣-عدم مساندة الموسسة البرلمانية للعمل الحكومي ، نتيجة الخلافات السياسية ، وهذا يؤثر سالبا على استقرار البلاد .

٤-استمرار تدخل الدول الإقليمية والدولية في الشؤون الداخلية للبلد

٥- كثرة المجاميع المسلحة ، أوجدت حالة من الفراغ الأمني

ثانيا :- هذا الجانب يفترض حصول تغيير في المفاهيم والواقع السياسي من ناحية التفاؤل مما يؤدي الى نجاح بناء الواطنة الحقيقة والتحول الديمقراطي السليم وذلك يتطلب العمل الجاد من خلال معالجة المشاكل ومواقع الخلل وذلك بالاعتماد على الافتراضات التالية :-

١-عدم السماح للدول الخارجية التدخل في شؤنها الداخلية واحترام سيادة الدولة

٢-تحقيق مصالحة وطنية شاملة تاخذ بالاعتدال كمنهج مع كل ابناء الوطن

٣-تقوية دور منظمات المجتمع المدني

٤-تعديل الدستور شكل يؤثر على المشهد السياسي من خلال تعديل المواد الدستورية المختلف عليها .

الخاتمة

من اجل تحقيق ديمقراطية حقيقية في العراق لابد من التخلص من جميع المشاكل والقيود التي تحول دون تطور العمل الحزبي والسياسي في العراق ، لذلك فأن الظروف الصعبة التي يمر بها العراق وشيوع ظاهرة عدم الاستقرار الامني والسياسي في العراق في ضل وضعه الراهن ،لذلك من هنا نلاحظ ان البئية السياسية في العراق تشهد حركة حزبية قوية لكي تعمل على التداول السلمي وتتجنب احتكار الشرطة التي عانى من نيرانها العراق لعقود عدة لذلك ان القوى والاحزاب تمثل عاملا مهما من عوامل استقرار العملية السياسية واستمراريتها ، لذلك فان معظم سنوات العهد الملكي كان الشعب يعبر عن موقفه ويمارس دورا فعالا في الضغط على الحكومة من اجل تغيير سياستها ومواقفها ازاء العديد من القضايا ، لذلك غفد اتسم لعهد الملكي بظهور العديد من الاحزاب السياسية والجمعيات التي كان لبعضها دورا فعال في النشاط السياسي في العراق ، لذلك من الملاحظ ان هنالك نقاط تشابه عديدة بين الاحتلالين الاجنبين للعراق الاحتلال الانكليزي في بداية القرن العشرين والاحتلال الامريكي في بداية القرن الحادي والعشرين .

المصادر

القران الكريم

اولا: -الوثائق والدساتير

١-دستور ١٩٩٠

ثانيا:-الكتب

١-سعادة الشرقاوي،الاحزاب السياسية(اهميتها،نشاتها،نشاطها)كلية الحقوق،جامعة القاهرة،٢٠٠٥.

٢-عبد الرزاق الحسني،تاريخ الوزارات العراقية ،ج١،دار الكتب،بيروت ،١٩٧٤.

٣-نبيل عبد الرخمن حياوي،دساتير العراق الجمهوري،العاتك للصناعة الكتاب،بيروت ،ط٢،٢٠٠٩.

٤-رعد ناجي الجدة ،تشريعات الجمعيات والاحزاب السياسية في العراق،دار الحكمة،ط١،بغداد،٢٠٠٢.

٥-احمد يحيى الزهيري،العملية السياسية في العراق بعد٢٠٠٣، دار السنهوري،بيروت ،٢٠١٧.

٦-طه حميد العنبكي، النضم السياسية والدستورية المعاصرة اسسها وتطبيقاتها، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ،ط١ ،بيروت،٢٠١٣.

٧-فلاح محمود خضر البياتي،مدينة الهندية(طوريج)في العهد الملكي (١٩٢١-١٩٥٨)،مركز بابل للدراسات الحضارية والتاريخية ،جامعة بابل ،٢٠١١.

٨-عبد الرزاق الحسني،تاريخ الاحزاب السياسية،ط٢،مركز الابجدية للطباعة والنشر،بيروت،١٩٨٣.

٩-عادل غفوري خليل،احزاب المعارضة العلنية في العراق(١٩٥٦-١٩٥٤)،المكتبية العالمية،بغداد،١٩٨٤.

١٠-عبد الوهاب حميد رشيد،التحول الديمقراطي في العراق:المواريث التاريخية والاسس الثقافية والمحددات الخارجية، مركز الوحدة العربية ،بيروت،ط١ ،٢٠٠٦ .

١١ -نجم عبود مهدي ، التطورات الدستورية في العراق (٢٠٠٣-٢٠٠٥) بغد ١٣-
زياد خلف عبد الله الجبوري،الاحزاب السياسية في العراق من الدكتاتورية الى الفوضوية،المركز الديمقراطي العربي،العراق ،جامعة تكريت ،كلية العلوم السياسية،٢٠١٥.

ثالثا: الصحف.

١-جريدة المدى للاعلام والثقافة والفنون ،كيف تالفت الاحزاب السياسية الاولى في العراق،١٩٢٢-١٩٣٠ .

٢-جريدة الصباح .بغداد

٣-جريدة الشرق الاوسط.

٤-جريدة الحياة اللندنية .

٥-جريدة الوقائع العراقية.

٦-جريدة الاتحاد الالكتروني.

٧-جريدة الصبائر.

٨-مجلة البيان ،اثر الفوضى الطائفية.

٩-شجاع محمود ،الاحزاب السياسية العراقية :التحولات والتحالفات في انتخابات ٢٠١٨،مركز المستقبل للدراسات الاستراتيجية،٢٠١١-٢٠١٨ .

١٠-المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والاقتصادية والعربية.ز

١١-سعد محمد حسن ،مستقبل المشهد السياسي في العراق ،جامعة كربلاء ،مركز الدراسات الاستراتيجية.

رابعا:- الرسائل والاطايح الجامعية :-

١- محمد عبح الحمزة اخوان الحسناوي ، النظام السياسي العراقي مابعد ٢٠٠٣ ، الطبيعة ، التوجهات ، التحديات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد ، كلية العلوم السياسية . ٢٠٠٨ .

خامسا: الانترنيت

١-وليد الراوي ،الوجيز في الحركات والاحزاب السياسية الدينية العراقية ،الثقافة العامة ، ٢٠١٢/١٢/١٦ ،٩:٣٧

http:www.algardenia-com .

٢-مصطفى الفقي ، الطائفية في العراق ،صراع بين الهوية والسياسات القضية ، http://www.alaalam.org.

٣-الموقع الاكتروني للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات :

(www.ihec-iq.com)

٤-الموقع الالكتروني للجنة التنفيذ المادة (١٤٠)من دستور الجمهورية العراق ،

(www.com ١٤٠ .com)

٥-وكالة يقين للإنباء ، الأحزاب الحاكمة تتعمد إثارة الخلافات للبقاء في السلطة ، http://yaqein.net/reports/٣٦٠٠٧